القرار ICC-ASP/4/Res.9

المعتمد في الجلسة العامة الرابعة المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بتوافق الآراء

ICC-ASP/4/Res.9
نظام المعاشات التقاعدية للقضاة

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تضع في اعتبارها الآثار الطويلة الأجل في الميزانية المترتبة على نظام المعاشات التقاعدية للقضاة؛

وقد نظرت بدقة في تقرير المحكمة الجنائية الدولية والملاحظات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية والواردة في تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة(١)؛

١- *تقرر* أن يتمّ حساب نظام المعاشات التقاعدية للقضاة وتمويله على أساس تراكمي؛

٢- *تقرر كذلك* أن تموّل التكاليف التقديرية للمبلغ التراكمي بالنسبة للفترة الممتدّة من ٢٠٠٣ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ بمبلغ يصل إلى ٨ ملايين يورو باستخدام الوفورات المؤقتة لميزانية عام ٢٠٠٥؛

٣- *توافق*، على هذا النحو، تمشيا مع القاعدة المالية ٤-٨ على نقل ما يبلغ قدره ٤ ملايين يورو من البرنامج الرئيسي الثاني - مكتب المدعي العام - إلى البرنامج الرئيسي الأول — الهيئة القضائية، ومبلغ يصل إلى ٤ ملايين يورو من البرنامج الرئيسي الثالث — قلم المحكمة — إلى البرنامج الرئيسي الأول — الهيئة القضائية؛

٤- *تقرر* أن يُدار نظام المعاشات التقاعدية من قبل طرف خارجي وترجو من المحكمة تقديم تقرير إلى لجنة الميزانية والمالية عن الخيار الأنجع من حيث فعالية التكاليف لإدارة نظام المعاشات التقاعدية، بما في ذلك خيار الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛

٥- *أن يُطبق* مؤقتا نظام المعاشات التقاعدية الساري على القضاة العاملين حاليا على القضاة الذين سينتخبون في عام ٢٠٠٦؛

٦- *تقرّر* أن تحيل إلى لجنة الميزانية والمالية مسألة الأحكام المتعلقة بالمعاشات التقاعدية المطبقة على القضاة لكي تنظر فيها وتقدّم تقريرا عنها. وينبغي للجنة الميزانية والمالية، من ثمّ، أن تضع في اعتبارها الفقرة ٩٨ الواردة في التقرير عن أعمال دورتها الخامسة(٢) ونظم المعاشات التقاعدية المطبقة على القضاة في المحاكم الدولية الأخرى، بغية تزويد الجمعية بأدوات تسمح لها باتخاذ قرار مبنيّ على العلم بشأن أحكام المعاشات التقاعدية الواجب تطبيقها على القضاة؛

---

(١) أنظر الجزء الثاني — باء — ٦ (ب) من هذا التقرير.

(٢) المرجع نفسه

٧- تطلب إلى لجنة الميزانية والمالية أن تنعم النظر في مسألة ما إذا كان ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان المعاشات التقاعدية الحالية التي تُدفع لكلّ قاض من القضاة الذين عملوا بالمحاكم والمنظمات الدولية الأخرى في تحديد المعاشات الواجب أن تسدّدها المحكمة — وأن تقوم في الوقت نفسه ببحث ممارسات تلك المحاكم والمنظمات نفسها فيما يتصل بهذه المسألة — وأن تقدم تقريرا عمّا تخلص إليه من نتائج إلى الدول الأطراف في وقت سابق للدورة الخامسة للجمعية.